

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.1/55
20 December 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية

الدورة السابعة

جنيف، ٣-٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

التجارة في الخدمات وآثارها الإنمائية

مذكرة من أمانة الأونكتاد

خلاصة

قام معظم البلدان النامية بعمليات تحرير الخدمات بشكل مستقل لضمان مساهمتها إلى أقصى حد في الاقتصاد ككل وزيادة مشاركتها في التجارة الدولية في الخدمات. وللاستفادة من تحرير الأسواق محلياً واغتنام الفرص التجارية، هناك عدد من الشروط المسبقة الواجب استيفاؤها، بما في ذلك إجراء عملية إصلاحات مثلى والتسلسل في تنفيذها، وبناء القدرة على التوريد، وتكييف البيئة التنظيمية، وتنمية الهياكل المادية والمؤسسية والبشرية الداعمة. والمفاوضات الجارية بشأن الخدمات في منظمة التجارة العالمية وفي محافل تجارية أخرى قادرة على الإسهام في التنمية إذا ما أسفرت عن تحقيق فوائد كبيرة وعن زيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة في الخدمات. وفي إطار المفاوضات المتعلقة بالاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، لا تسعى البلدان النامية إلى توسيع التجارة في الخدمات فحسب، بل أيضاً إلى زيادة قيمة الظروف التي تعزز تنمية اقتصاداتها وتؤمن مساهمة هذه التجارة في تحسين قدرة تنافس قطاعات الخدمات لديها. وكلا النهجين القطاعي والأفقي مفيد وينبغي أن يكونا متضافرين في كفالة تحقيق نتائج متوازنة للمفاوضات. وكما تم التكليف بذلك في الفقرة ٢ من المادة التاسعة عشرة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وفي الفقرة ١٤ من "المبادئ التوجيهية والإجراءات الخاصة بالمفاوضات بشأن التجارة في الخدمات"، يجب أن يكون تقييم التجارة في الخدمات في البلدان النامية بمثابة نشاط متواصل لتستخدمه البلدان النامية كوسيلة لتعيين الحواجز التي تعترض أسواق صادراتها وتحسين الإحصاءات المتاحة بشأن الخدمات. ولا بد للأونكتاد أن يساعد البلدان النامية في هذا الصدد، خاصة في إعداد توصيات في مجالي السياسة العامة والتنظيم لتعزيز تنمية قدراتها في قطاع الخدمات.

المحتويات

الفصل	الصفحة
مقدمة	٣
أولاً - التجارة في الخدمات والمؤشرات الإنمائية	٣
ثانياً - زيادة الأثر الإنمائي إلى أقصى حد عن طريق التجارة في الخدمات: النهج الخاص بكل قطاع	٨
ألف - خدمات التشييد	٩
باء - خدمات الطاقة	١٠
جيم - الخدمات البيئية	١١
دال - الخدمات الصحية	١٢
هاء - الخدمات السياحية	١٣
ثالثاً - زيادة مشاركة البلدان النامية في تجارة الخدمات في سياق مفاوضات الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات	١٤
رابعاً - إدارة عملية الطلبات والعروض	١٧
ألف - التنسيق بين الإدارات الحكومية	١٧
باء - المشاورات مع أصحاب المصالح المحليين	١٨
جيم - ملاحظات أولية تتعلق باحتياجات البلدان النامية العاجلة	١٨
خامساً - القضايا الرئيسية التي تؤثر في التجارة في الخدمات في البلدان النامية	١٨
تعليقات ختامية	٢١

مقدمة

١ - قررت لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، في دورتها السادسة، تضمين جدول أعمالها بنداً عنوانه "التجارة في الخدمات وآثارها الإنمائية". وأعدت هذه المذكرة للمساهمة في مناقشة هذا البند. ووضعت على أساس التقدم الذي أحرزته البلدان النامية والخبرة التي اكتسبتها من المفاوضات المتعددة الأطراف الجارية بشأن التجارة في الخدمات وعلى أساس الاستنتاجات والتوصيات التي قدمها أولو الأمر من القطاعين الخاص والعام أثناء انعقاد الاجتماع السابع^(١) لخبراء الأونكتاد واجتماعات أخرى^(٢) عقدت في بلدان نامية ومع وفود في جنيف. ومع أن نتائج هذه الاجتماعات غير شاملة إلا أنها تعكس الحقائق التي تواجهها الحكومات ومتعهدو القطاع الخاص في البلدان النامية. وقد تظهر بعض هذه المشاكل بوضوح أكبر في فئة أو أخرى من البلدان أو المناطق النامية، في حين تخص مشاكل أخرى البلدان أو المناطق النامية جميعها. ويصف الفرع الأول بعض الأدلة الإحصائية المتعلقة بالتنمية الدينامية للتجارة في الخدمات على الصعيدين العالمي والقطاعي. ويعين الفرع الثاني تدابير محددة قد تود البلدان النامية تناولها في المفاوضات لزيادة الأثر الإيجابي للتجارة في الخدمات من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية. وينظر الفرع الثالث في بعض القضايا التي تهم البلدان النامية لزيادة مشاركتها في المفاوضات الجارية حول الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. ويقدم الفرع الرابع موجزاً للردود التي وردت من بلدان نامية مختارة على استبيان بشأن الأعمال التحضيرية التي قامت بها لتحديد مرحلة طلب وعرض إجراء المفاوضات المتعلقة بالاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. ويحدد الفرع الخامس عناصر مشتركة تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية في مجال الخدمات.

أولاً - التجارة في الخدمات والمؤشرات الإنمائية

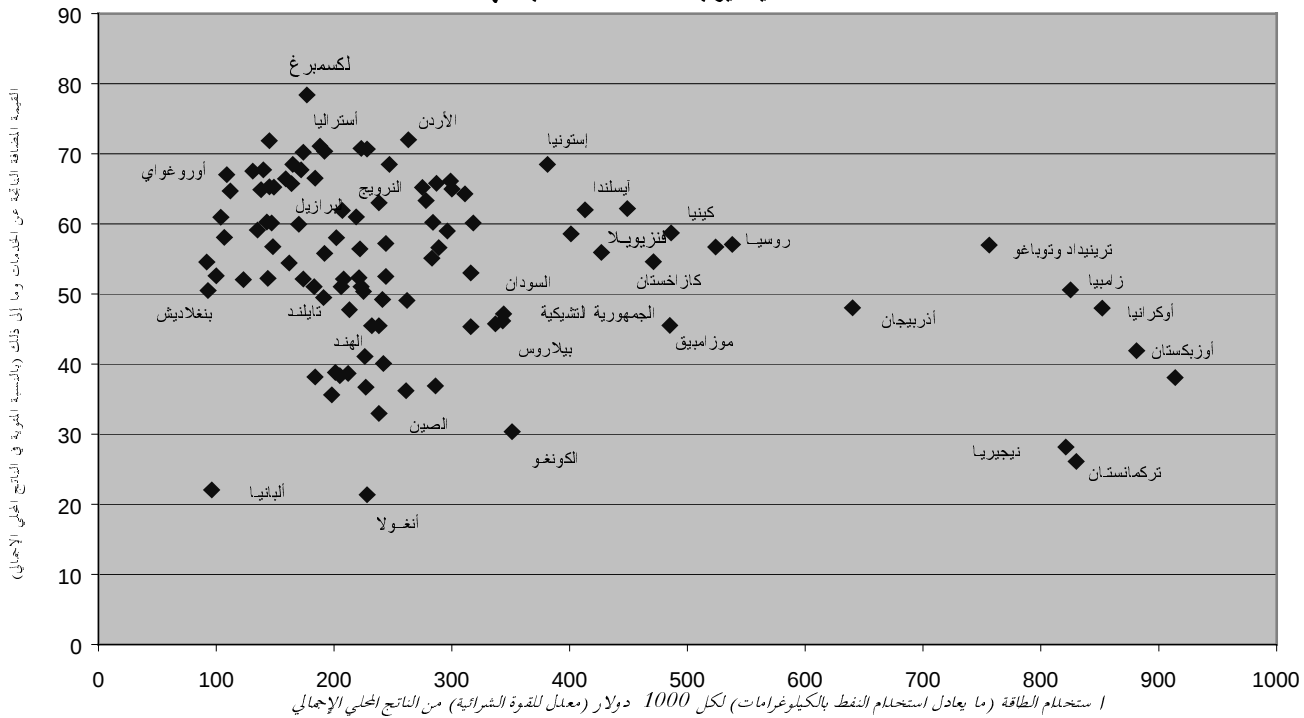
٢ - ازدادت أهمية الخدمات باطراد في اقتصادات البلدان النامية كما يتبين ذلك من زيادة حصتها بأكثر من ٥٠ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي وبتوفير أكثر من نصف فرص العمل في البلدان النامية. ولا يتسنى مع ذلك معرفة طابع وسمات الخدمات الدينامية في البلدان النامية. فبعض المؤشرات المتاحة تبين أن زيادة الخدمات في عدد من البلدان النامية تعكس أساساً نمو الخدمات التقليدية مثل تجارة التجزئة الصغيرة والنقل في المناطق الحضرية، بل وتعكس حتى نمو الاقتصاد غير الرسمي في بعض الحالات. والواقع أن ما يسبب المبالغة في أهمية صناعات الخدمات في اقتصادات بعض البلدان النامية الأهمية النسبية التي تمثلها الخدمات الحكومية.

٣ - وعلى عكس ذلك، حدث في حالة بلدان نامية أخرى أن تطورت الصلة بين الخدمات الحديثة و"الاقتصاد الجديد" تطوراً سريعاً وأصبحت وسيلة لقياس درجة تنميتها. فأحد المؤشرات^(٣) الرئيسية للتنمية هو، على سبيل المثال، الصلة بين القيمة المضافة للخدمات في الناتج المحلي الإجمالي واستهلاك الطاقة. فالبلدان التي لديها صناعة خدمات قوية من حيث ما تحققه من قيمة هي التي يقل فيها عادة استهلاك الطاقة نسبياً، كما يشير إلى ذلك

الجدول ١. ومن العوامل الأخرى التي قد تكون لها أهمية استخدام التكنولوجيات المدخرة للموارد وكلفة وحدة الطاقة. فمركز نيجيريا الواقع على الجهة اليمنى أسفل الجدول يشير مثلاً إلى أنها اقتصاد غني بالطاقة وأن استهلاكها للطاقة المحلية مرتفع نتيجة لذلك وأن القيمة الناتجة عن اقتصاد خدماتها قليلة. ومركز ألبانيا الواقع على الجهة الأخرى أسفل الجدول يشير إلى أن استهلاكها للطاقة قليل نسبياً وأن القيمة الناتجة عن اقتصاد خدماتها قليلة. أما النرويج، وهي بلد آخر مصدر للطاقة، فإن استهلاكها للطاقة قليل نسبياً ولكنها أنشأت صناعات خدمات لها مردود كبير على الاقتصاد.

٤- ولم يتسن استخدام البيانات الإحصائية إلا بشكل محدود نتيجة للقيود التي نشأت عن أوجه القصور في الإطار الدولي للإحصاءات وقلة المؤشرات الدقيقة لقياس تدفقات التجارة في الخدمات كما حددها الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. ومع ذلك، ورغم التقييدات الإحصائية القائمة، يمكن استخلاص نتيجة مثيرة للاهتمام تدل على مدى أهمية وصول الأشخاص الطبيعيين الذين يوردون الخدمات من البلدان النامية إلى الأسواق الأجنبية، وعلى أن تجارة الخدمات يمكن أن تصبح عاملاً حاسماً لتنمية البلدان النامية بوجه عام، والاقتصادات الجزرية الصغيرة، وعدد من أقل الاقتصادات تقدماً بوجه خاص.

كيف يرتبط اقتصاد الخدمات باستهلاك الطاقة؟



الجدول ٢	
أكبر ١٠ بلدان نامية، مستوردة للخدمات ٢٠٠١	
البلد	(بملايين الدولارات) ١ مريكية
الصين	٣٦ ٤٣٥
جمهورية كوريا	٣٢ ٥٩١
الهند	٢٣ ٦٨٩
سنغافورة	٢٠ ٠٤٥
المكسيك	١٦ ٥٢٠
ماليزيا	١٦ ٢٦٨
البرازيل	١٥ ٨١٣
تايلند	١٤ ٤٨٤
١ رجنيتين	٨ ٣٤٤
المملكة العربية السعودية	٧ ١٦٥

٥- ولم تتغير نسبة التجارة العالمية في الخدمات التجارية كما يتم قياسها بالبيانات المتعلقة بميزان المدفوعات إذ بلغت حوالي ٢٠ في المائة^(٤) من إجمالي التجارة في السلع والخدمات لأكثر من عقد من الزمن. وظل إجمالي صادرات الخدمات التجارية من جانب البلدان المتقدمة في أوروبا أعلى من إجمالي صادرات جميع البلدان النامية بمقدار الضعفين، وكان إجمالي صادرات هذه البلدان الأخيرة قريباً من إجمالي صادرات أمريكا الشمالية. ومع ذلك، ظلت البلدان النامية أسواقاً مهمة لاستيراد الخدمات (ترد في الجدول ٢ أكبر عشرة بلدان استوردت الخدمات في عام ٢٠٠١). مع أن أقل

البلدان النامية كمجموعة لا تمثل سوى ٠,٤ في المائة من إجمالي الصادرات العالمية للخدمات التجارية وأن وارداتها من هذه الخدمات قريبة من ١ في المائة، وهي نسبة تعادل تقريباً واردات البرتغال، فلا نزاع على أهمية الخدمات كحصة في إجمالي التجارة في البلدان فرادى. فحصة صادرات الخدمات التجارية في إجمالي تجارة أقل البلدان نمواً هي ١٨ في المائة (مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ ٢٠ في المائة). هذا فضلاً عن أن الأهمية النسبية لواردات الخدمات التجارية في أقل البلدان نمواً، التي تبلغ نسبتها ٢٦ في المائة، تتعدى كنسبة مئوية نسبة واردات الخدمات التجارية في جميع البلدان النامية (١٧ في المائة) وفي العالم ككل (١٨ في المائة).

٦- واعترف شيئاً فشيئاً بأن التجارة في الخدمات تمثل عاملاً مهماً يسهم في الأداء الاقتصادي للبلدان النامية. وتبين المقارنة الواردة في الجدول ٣ أن إجمالي صادرات/واردات الخدمات التجارية لعام ٢٠٠٠ كان ضخماً مثل ضخامة القيمة الإجمالية لصادرات/واردات البضائع الرئيسية الواردة في الجدول^(٥). فعلى سبيل المثال، كانت البضائع الرئيسية التالية هي التي حققت للبلدان النامية كمجموعة حصائل صادراً: أجهزة الترانزيستور، والمعدات الأوتوماتيكية لتجهيز البيانات، والآلات المكتبية، وأجهزة التيليكوم، وسيارات الركاب وملابس النساء. فالقيمة الإجمالية المحصلة من هذه البضائع تعادل تقريباً تلك الناتجة عن تصدير الخدمات التجارية. وبالمثل، تعادل قيمة البضائع المستوردة المدرجة في الجدول قيمة الخدمات المستوردة تقريباً. ومن المثير للاهتمام أيضاً ملاحظة أنه بالنسبة إلى البلدان النامية يرتبط العديد من أهم البضائع المستوردة ارتباطاً وثيقاً باقتصاد الخدمات لأن هذه السلع ستستخدم على الأرجح كمدخلات في صناعات الخدمات التي لها مردود كبير، منها على سبيل المثال الاتصالات السلكية واللاسلكية أو تجهيز البيانات.

الجدول ٣

المقارنة بين قيمة تجارة البضائع وقيمة تجارة الخدمات

القيمة الإجمالية لصادرات الخدمات	القيمة المعادلة كبر البضائع المصدرة (صنفت بحسب قيمتها بالترتيب التنازلي)	القيمة الإجمالية لواردات الخدمات	القيمة المعادلة كبر البضائع المستوردة (صنفت بحسب قيمتها بالترتيب التنازلي)
البلدان النامية		البلدان النامية	
الخدمات = ٣٤٢ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة	أجهزة الترانزستور	الخدمات = ٣٦٨ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة	أجهزة الترانزستور
	المعدات ا وتوماتيكية لتجهيز البيانات		أجهزة التيليكون
	ا لات المكتبية		ا لات المكتبية
	أجهزة التيليكون		المفاتيح الكهربائية
	سيارات الركاب		المعدات ا وتوماتيكية لمعالجة البيانات
	ملابس النساء غير المحبوكة		ا لات الكهربائية
الصين		الصين	
الخدمات = ٣٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة	أجهزة التيليكون	الخدمات = ٣٦ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة	أجهزة التيليكون
	المعدات ا وتوماتيكية لمعالجة البيانات		البلمرة
	ا لات الكهربائية		آلات أخرى
			الحديد، ا نايبب الفولاذية، ا نايبب
أقل البلدان نمواً		أقل البلدان نمواً	
الخدمات = ٦ مليارات من دولارات الولايات المتحدة	القطن	الخدمات = ١٣ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة	ا قمشة وا نسجة القطنية
	المعاملات الخاصة		ا قمشة المنسوجة من ا للياف الاصطناعية
	الخضروات الطازجة		الخياط المنسوجة
	الخياط المنسوجة		الحديد والفولاذ العام
			ا رز
			ا دوية
			الجير وا سممت
			سيارات الركاب
			ا قمشة المحبوكة
			سيارات الشحن
			أجهزة التيليكون
			القمح غير المطحون
			السفن والبواخر
			الحديد وا نايبب الفولاذية وا نايبب
			٥٢ سلعة في المجموع

٧- واعترف في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات بأن دخل مواطني البلدان النامية في الخارج بوصفهم أشخاصاً طبيعيين يمثل أهمية بالنسبة للكثير من هذه البلدان وذلك بإدراج التنقل المؤقت للأشخاص الطبيعيين الذين يوردون الخدمات كأحد سبل الاتجار بالخدمات، وهو ما يسمى بالطريقة ٤. وتبين الجداول ٤ و ٥ و ٦ الواردة في هذا الفرع أهمية الإيرادات المرتبطة بالطريقة ٤ وأهمية تضمينها سبلاً منظورة ومعززة للوصول إلى الأسواق لصالح عدد من البلدان، هي في معظمها بلدان نامية. ومع أن هذه المعلومات لا تشكل مقياساً دقيقاً لقيمة التجارة

المشمولة بالصيغة ٤، فإنها تبين بوضوح كاف أهمية التنقل المؤقت للأشخاص الطبيعيين، بما في ذلك لتوريد الخدمات في جميع صناعات الخدمات، خاصة للبلدان المدرجة في الجداول. ونظراً إلى التقييدات المفروضة على الإحصاءات، فإن فائدة جميع البيانات الواردة هنا تقتصر على الإشارة إلى القطاعات التي تتمتع بمزايا مقارنة في البلدان فرادى. ويشمل الجدول المتعلق ببيانات الهجرة أيضاً جميع فئات الأشخاص الطبيعيين المشمولين بالاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، ويمكن استخدامه من ثم كمؤشر لاتجاه التدفقات. ورغم الأهمية التجارية الكبيرة التي تمثلها الصيغة ٤ للبلدان النامية، فلم تتخذ حتى الآن تعهدات محددة في المفاوضات المتعلقة بالاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات لصالح هذه الفئات من الأشخاص.

الجدول ٤

أكبر ١٠ بلدان تحصل على حوالات العمال ١٩٩٩
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

البلد	القيمة	الحصة في إجمالي الصادرات
الهند	١١ ٠٠٢	٪٢١
المكسيك	٥ ٩٠٩	٪٤
تركيا	٤ ٥٢٩	٪١٠
البرتغال	٣ ٣٢٠	٪١٠
إسبانيا	٣ ٣٠٥	٪٢
مصر	٣ ٢٣٥	٪٢٢
المغرب	١ ٩٣٨	٪١٨
بنغلاديش	١ ٧٩٧	٪٢٩
اليونان	١ ٦٦٧	٪٧
اردن	١ ٦٦٤	٪٤٧

الجدول ٥

أكبر ١٠ بلدان تأتي منها الحوالات ١٩٩٩
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

البلد	القيمة	الحصة في إجمالي الواردات
الولايات المتحدة	١٧ ٣٧٠	٪١,٤
المملكة العربية السعودية	١٣ ٩٧٧	٪٣١,٤
ألمانيا	٣ ٦٥٦	٪٠,٦
فرنسا	٢ ٨٧٥	٪٠,٨
اليابان	٢ ٧٢٠	٪٠,٧
ماليزيا	٢ ٠٣٨	٪٢,٧
سويسرا	١ ٨٨٩	٪١,٨
الكويت	١ ٧٣١	٪١٤,٦
عمان	١ ٤٣٨	٪٢٥,٠
إسبانيا	٩٦٨	٪٠,٦

٨- وأحد المؤشرات الموضحة لذلك هو "الرقم القياسي للاعتماد على صادرات الخدمات" الوارد في الجدول ٧^(٦). فهذا الرقم يبين مدى توجيه واعتماد الاقتصاد المحلي للخدمات على الصادرات. وقد لا تكون البلدان التي لديها صناعات خدمات قوية مصدرة كبيرة لها بالقيمة النسبية، في حين أن اقتصادات نامية صغيرة وبالذات اقتصادات جزرية قد تعتمد اعتماداً حاسماً على صادراتها من الخدمات التجارية. فعلى سبيل المثال، لا تقوم اقتصادات لكسمبرغ أو أنتيغوا وبربودا على الخدمات فحسب، ولكن أهمية صناعات خدماتها الموجهة نحو التصدير تفوق مساهمة الخدمات في الاقتصاد المحلي. وربما يعزى ذلك إلى الاعتماد على خدمات أخرى عالية القيمة يتم استيرادها لإدخالها في صادرات خدماتها. وقامت اقتصادات جزرية، بما في ذلك بلدان من أقل البلدان نمواً، بتنمية اقتصادات خدماتها أساساً حول أنشطة السياحة، وكان نجاح موريشيوس حالة وثقت توثيقاً جيداً واحتلت على أثره المرتبة الخامسة عشرة وفقاً لهذا الرقم القياسي. ومن النتائج الأخرى المثيرة للاهتمام تلك التي تبين بوضوح من البلدان المدرجة في أسفل الجدول الذي يشمل نوعين مختلفين تماماً من البلدان: البلدان التي تعود

الجدول ٦
أهمية حوالات العمال

حوالات العمال الواردة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ١٩٩٩		حوالات العمال بدولارات الولايات المتحدة للفرد الواحد ١٩٩٩	
البلد	القيمة	البلد	القيمة
١ رذن	٢٢٪	١ رذن	٣٤٨
ساموا	٢١٪	البرتغال	٣٣٢
اليمن	١٩٪	جامايكا	٢٨٢
ألبانيا	١٢٪	بربادوس	٢٦٩
السلفادور	١١٪	السلفادور	٢٦٧
جامايكا	١١٪	الجمهورية الدومينيكية	٢٢٣
نيكاراغوا	١٠٪	اليونان	١٨٤
الرأس ١ خضر	٩٪	ألبانيا	١٥٧

عليها صادرتها للخدمات بإيرادات كبيرة وتحقق لها الخدمات أيضاً مردوداً عالياً في اقتصادها، وتكون الأهمية النسبية لصناعات تصدير الخدمات غير ذي شأن كبير مع ذلك في الاقتصاد المحلي للخدمات. وعلى الجانب الآخر، قد يشمل الجدول أيضاً بلداناً لديها صناعات خدمات تصديرية ومحلية ضعيفة. وبوجه خاص، تظهر أيضاً في أسفل الترتيب الذي وضع هذا الجدول على أساسه اقتصادات قوية مثل اقتصادات أستراليا (ترتيبها ١٠٥)، أو الصين (ترتيبها ٩٧)، أو ألمانيا (ترتيبها ١٠٢) أو الهند (ترتيبها ١٠٠).

الجدول ٧
ترتيب البلدان وفقاً للرقم القياسي لاعتمادها على صادرات الخدمات

أكبر ١٠ بلدان لديها أعلى رقم قياسي ١٩٩٩		أكبر ١٠ بلدان لديها أدنى رقم قياسي ١٩٩٩	
البلد	الرقم القياسي	البلد	الرقم القياسي
لكسمبرغ	١٢٥	السودان	١,٩
أنتيغوا وبربودا	١٠١	اليابان	٢
سانت لوسيا	٧٩	جمهورية إيران الإسلامية	٢,٢
فانواتو	٧٦	فنزويلا	٢,٣
دومينيكا	٧٥	١ رجنتين	٢,٤٦
سانت فنسنت وجزر غرينادين	٧١	البرازيل	٢,٤٨
غرينادا	٦٩	بوروندي	٣
بربادوس	٦٩	بنغلاديش	٣,٤
فيجي	٦٨	المكسيك	٤
سيشيل	٦٧	كولومبيا	٤,١

ثانياً - زيادة الأثر الإنمائي إلى أقصى حد عن طريق التجارة
في الخدمات: النهج الخاص بكل قطاع

٩- تستهدف المناقشة هنا تعيين العناصر الرئيسية ذات الصلة بتحقيق الأهداف الإنمائية الخاصة بكل قطاع، والشروط اللازمة لتحسين سبل وصول الموردين من البلدان النامية إلى الأسواق وذلك بتحرير الأسواق وفقاً لما نصت عليه المادة الرابعة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. والقطاعات التي تتناولها المناقشة أدناه هي

تلك التي لدى البلدان النامية فيها قدرة تصديرية ثابتة أو محتملة، وقد يتيح من ثم التحرير التدريجي وفقاً للأسس التي جرت مناقشتها سبل تنفيذ المادة الرابعة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات تنفيذاً فعالاً.

ألف - خدمات التشييد

١٠ - يتوقف تعزيز قدرة التوريد المحلية والتصديرية على استطاعة البلدان النامية رفع قدرتها التكنولوجية باستمرار. ومن المكونات الأساسية لوضع سياسات ذات صلة توفير تمويل كاف للبحث والتطوير. وستتمكن البلدان النامية من وضع سياسات فعالة، خاصة سياسات ضريبية تجنب شركات التشييد دفع ضرائب داخلية كبيرة وتعريفات عالية على المعدات الأساسية، وذلك بإجراء حوار بين أصحاب الشأن من القطاعين الخاص والعام. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للبلدان النامية أن تسعى إلى إشراك الشركات المحلية للتصميم المعماري والهندسي بفعالية في أعمال التشييد ذات الصلة بالبرامج الاجتماعية، مثل المشاريع المتعلقة بالسكن والطاقة والصناعة والهيكل الأساسية. والعنصر الآخر هو العمل على رفع مستوى قدرتها وذلك بإنشاء رابطات مهنية محلية وإقليمية واستحداث آلية للاعتراف الفعلي بمؤهلات المهنيين وكفاءة الشركات، حيثما لا توجد، على أساس التنفيذ التدريجي للمعايير الدولية.

١١ - وستحتاج البلدان النامية إلى وقت لوضع أطر مؤسسية وقانونية مناسبة لرصد وتنظيم قطاع خدمات التشييد بفعالية وإزالة العقبات البيروقراطية. ويمكن لهذه الأطر أن تقضي بتوفير وسيلة فعالة للتظلم من الممارسات المانعة للمنافسة وإنشاء آلية تحكيم لتسوية المنازعات.

١٢ - ولا بد من التصدي لعدد من الشواغل لزيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية في الخدمات: يمكن أن يتيسر نقل التكنولوجيا بإنشاء رابطات ومشاريع مشتركة وفقاً لما تنص عليه الأنظمة الحكومية لكي تضم شركات محلية في تصميم وتنفيذ مشاريع التشييد. وتنشئ الأنظمة المحلية للاعتراف بالمؤهلات، والانضمام الإلزامي إلى عضوية رابطات مهنية، في معظم البلدان، صعوبات أمام المهنيين من البلدان النامية. وتتفاقم هذه الصعوبات في حالات كثيرة بشروط الجنسية والإقامة وبشروط خاصة تنشأ عن ممارسات الحكومات في مجال الشراء. وكثيراً ما تخضع حركة تنقل الموردين الأجانب للخدمات لشروط التأشيرة والإقامة، ولاختبار الاحتياجات الاقتصادية، حتى لإنجاز أعمال على مشاريع لمدة قصيرة، وغالباً ما تفتقر إلى الشفافية فيما يتعلق بالمعايير المطبقة على استصدار التأشيرات وتصاريح العمل، وهو ما يلحق ضرراً فيما يبدو بمواطني البلدان النامية في كثير من الحالات. واقترح تنفيذ "البند المتعلق باستصدار التأشيرات في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات" لتضمين الطريقة ٤ سبل الوصول إلى الأسواق. ويقدر أن طلب الحكومات بشأن المشتريات يمثل نسبة عالية تصل إلى نصف مقدار الطلب الإجمالي على خدمات التشييد. وينبغي أن تكون أنظمة طرح العطاءات على المشاريع الممولة تمويلًا متعدد الأطراف أنظمة شفافة وينبغي إيلاء اعتبار خاص لشركات البلدان النامية. وينبغي ألا يؤثر تنسيق القواعد المتعلقة

بالمشتريات الحكومية على تعريف السياسات الوطنية التي تستهدف تنمية قطاعات مختلفة. وتستخدم الإعانات والدعم الحكومي على نطاق واسع لتعزيز قدرة تنافس الشركات في البلدان المتقدمة. وهي تشمل الإعانات المباشرة لتغطية تكاليف البحث والتطوير، وحيازة السلع الرأسمالية، وتوفير المعونة المالية المباشرة، وائتمانات التصدير لإجراء دراسات الجدوى، والضمانات الحكومية لقروض المصارف الخاصة، وائتمانات التصدير لتمويل تكاليف تشغيل مشاريع بعينها، والضمانات العامة لقروض المصارف الخاصة، والإعفاءات الضريبية والتقسيم العام للمخاطر، بما في ذلك ضمان نسبة من أرباح شركات المقاوله. وليس بوسع البلدان النامية أن توفر إعانات مماثلة لتلك المتاحة لشركات البلدان المتقدمة، وهي إعانات كثيراً ما تعززها شروط الصناديق المتعددة الأطراف المتعلقة بربط المعونة. وينبغي إيلاء اعتبار خاص لأقل البلدان نمواً لمراعاة أوجه التفاوت في حجم أسواقها وضعف هياكلها الأساسية ومحدودية قدراتها البشرية التي تقيد قدرة العرض على توفير خدمات حتى داخل الأسواق المحلية.

باء- خدمات الطاقة

١٣ - الطاقة مصدر رئيسي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترابطة بالتنمية البشرية المستدامة، وتلعب خدمات الطاقة دوراً حاسماً في توفير سبل فعالة للحصول على الطاقة التي تدعم التنمية. ومن ثم، تواجه البلدان النامية التحدي المتمثل في تأمين سبل أوثق وأكثر فعالية للحصول على الطاقة بزيادة تعزيز خدمات الطاقة المتاحة. ولتشبيث الصلة بوضوح بين سبل الوصول إلى الأسواق والتنمية، يمكن أن تكون سبل الوصول إلى أسواق الطاقة في البلدان النامية مشروطة بنقل التكنولوجيا، والدراية بشؤون الإدارة، وقبول الموردين الأجانب التزامات بتوفير خدمات عامة، وإنشاء أحلاف بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويمكن إدراج هذه المبادئ في قطاع الطاقة بوصفها التزامات إضافية تم التفاوض عليها. وفي ظل هذه الظروف، ينبغي للبلدان النامية أن تهيئ بيئة مؤاتية للموردين الأجانب والموردين المحليين وذلك بوضع إطار تنظيمي شفاف يكفل شروطاً تنافسية منصفة للمتعهدين، خاصة للوصول إلى شبكة الطاقة الوطنية.

١٤ - وبما أن خدمات الطاقة تشكل القيمة المضافة في سلسلة الطاقة، فإن التحدي الذي تواجهه البلدان النامية يتمثل في الحصول على نصيب أكبر من "الابتكار" بالطاقة. وتتسم الطريقة الأولى بأهمية خاصة بالنسبة للمتاجرة المباشرة على الإنترنت وخدمات السماسرة والخدمات المهنية التي يمكن تقديمها بردياً أو إلكترونياً (مثلاً الخدمات الاستشارية والقانونية). كما أنها تشمل تقديم خدمات ذات صلة بنقل الكهرباء والغاز عبر الحدود عن طريق خطوط الأنابيب والشبكات المترابطة. أما الصيغة ٣ فهي بالغة الأهمية لأنها تشمل الأشكال المختلفة للوجود التجاري الأجنبي. وتشمل الصيغة ٤ حركة تنقل المهنيين المؤهلين الذين يقدمون خدمات تقنية وإدارية وحركة تنقل الموظفين شبه المؤهلين أو غير المؤهلين اللازمين مثلاً لبناء المرافق والشبكات وتحسينها. ومن بين الحواجز التجارية الخاصة بالصيغتين ١ و ٣ محدودية سبل الوصول إلى الشبكة بسبب الحقوق الخالصة والاحتكارات التي كانت قائمة قبل ذلك، ورسوم النقل غير المنصفة أو

غير الشفافة. أما الحواجز الخاصة بالصيغة ١، فإنها تشمل إخضاع المتاجرة بالطاقة عبر الحدود لشرط الوجود التجاري، والقيود على نقل رؤوس الأموال عبر الحدود لتمويل الصفقات المتصلة بالطاقة. وتشمل القيود الخاصة بالصيغة ٣ أيضاً الأطر التنظيمية غير الشفافة والقيود المفروضة على ملكية المنافع والتحكم فيها. وفيما يتعلق بالصيغة ٤، فتشمل الحواجز صعوبة الحصول على التأشيرات وتصاريح العمل، وعدم الاعتراف بالمؤهلات المهنية التي تم الحصول عليها في الخارج، والقيود الزمنية المفروضة على وجود الخبراء الأجانب واختبارات الاحتياجات الاقتصادية .

١٥- ويشمل قطاع خدمات الطاقة عدة أقسام توقفاً على مصادر الطاقة (مثلاً النفط والغاز الطبيعي والقدرة الكهربائية) ومراحل العملية التي تتطلبها الطاقة (مثلاً الخدمات ذات الصلة باستخراج الطاقة ونقلها وتوزيعها) ومساهمة خدمات محددة في سلسلة أنشطة الطاقة (مثلاً الخدمات "الأساسية" والخدمات "غير الأساسية"). وينبغي أخذ حقيقة هذه السوق الجزأة في الاعتبار أثناء المفاوضات الجارية بشأن الخدمات.

جيم- الخدمات البيئية

١٦- لما كانت الخدمات البيئية وثيقة الصلة إلى هذا الحد بالتنمية المستدامة، فمن مصلحة البلدان النامية أن تعكس هذه الصلة بفرض التزام على المتعهدين في هذا القطاع بتوفير خدمات عامة ونقل التكنولوجيا والدراية بشؤون الإدارة إلى الشركات المحلية، وتدريب الموظفين، واشتراط الحد الأدنى من المحتوى المحلي. ويجوز للحكومات أن تنظر أيضاً في تحديد أسعار قصوى يدفعها المستهلكون أو في طلب إعادة استثمار نسبة مئوية من الأرباح في الهياكل الأساسية.

١٧- وزيادة القدرات في قطاع الخدمات البيئية يمكن أن تعزز قدرة البلدان النامية على تصدير خدمات متخصصة في هذا الميدان. كما يمكن أن تساعد على زيادة قدراتها على استيفاء الشروط البيئية التي تقتضيها أسواق الاستيراد، وعلى أن تصبح مقاصد أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتيسير سبل الحصول على رؤوس الأموال وتعزيز قطاعات محلية أخرى مثل السياحة.

١٨- والطرق المحبذة لتوريد الخدمات البيئية هي الوجود التجاري (الصيغة ٣) ووجود الأشخاص الطبيعيين (الصيغة ٤). بيد أن تكنولوجيا المعلومات تتيح الآن إمكانية استخدام طريقة التوريد عبر الحدود (الصيغة ١) لتقديم بعض الخدمات "غير الأساسية". ويبدو أن هناك مجالا للاستهلاك في الخارج (الصيغة ٣) مثلاً من خلال الخدمات ذات الصلة بالتعليم والخدمات المرتبطة بنقل النفايات ومعالجتها.

١٩- والعملية التنظيمية تقتضي عموماً من الشركات العاملة في صناعة الخدمات البيئية الحصول على عدة تصاريح لإدارة جوانب مختلفة من عملياتها، وهي جوانب قد يخضع أي منها للإلغاء أو التعديل أو الرفض. ومما يمكن أن يعوق قدرة الشركات الأجنبية على توفير خدماتها في الوقت المناسب المستندات المطلوبة لاستصدار هذه التصاريح والإجراءات الاختبارية وجمع البيانات المتعلقة بها. وقد تؤدي التشريعات أيضاً إلى تقرير مسؤولية صارمة (خاصة للعمليات ذات الصلة

بنقل النفايات ومعالجتها والتخلص منها) يمكن أن تمثل حاجزاً أمام الشركات الصغيرة أو الشركات المحدودة الخبرة في هذا الميدان، لأن هذه الشركات يمكن أن تكون من البلدان النامية. وسوق التأمين على المسؤولية البيئية محدودة لأنه ليس هناك سوى بضع شركات تأمين تقدم حالياً غطاءً محدوداً بشروط تقييدية وأقساط عالية.

٢٠- وتجدر زيادة تحليل ومناقشة التصنيف الراهن للخدمات البيئية على المستوى المتعدد الأطراف لأخذ الحقائق السوقية المتغيرة بمزيد من الاعتبار وإدراج التزامات مهمة في المفاوضات. ويمكن تعزيز أثر تحرير الالتزامات في قطاع الخدمات البيئية على التجارة بتحرير الالتزامات في قطاعات خدمات أخرى مثل الخدمات الاستشارية والهندسية والتشييدية والإدارية والقانونية والمحاسبية. ولذلك ينبغي التصدي لقضية تصنيف القطاع تصنيفاً ملائماً. وقد تقرر في الفقرة ٣١ ٣٠ من إعلان الدوحة الوزاري إجراء مفاوضات لخفض أو إزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية على السلع والخدمات البيئية لتعزيز تضافر التجارة والبيئة. وقد يلزم إيلاء الاعتبار الواجب للشواغل التي أعرب عنها المجتمع المدني بشأن توسيع نطاق الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات ليشمل الخدمات الأساسية.

دال- الخدمات الصحية

٢١- ينبغي للتجارة في الخدمات الصحية أن تعزز تحقيق أهداف السياسة العامة في مجال الصحة العامة: الحصول المنصف على الرعاية الصحية ونوعية الخدمات واستخدام الموارد بكفاءة. والمقصود بالحصول المنصف "المساواة في استخدام الخدمات الصحية لتلبية حاجة بعينها" واقتراحها بإنصاف أفقي، مما يعني ضمناً أن يساهم المستخدمون وفقاً لقدرة ثقتهم الاقتصادية. وتشير النوعية إلى معيار الرعاية الصحية التي يقدمها النظام. أما الكفاءة، فهي التخصيص الأمثل للموارد، بما في ذلك عن طريق التجارة الدولية.

٢٢- وازدادت إمكانيات التجارة في الخدمات الصحية بفضل تنامي دور القطاع الخاص. وكثيرة هي البلدان النامية التي تعتبر التجارة في الخدمات الصحية وسيلة لزيادة إيراداتها وتعزيز ورفع مستوى خدماتها الصحية الوطنية. وهناك صلة وثيقة بين نمو التجارة في الخدمات الصحية وتحرير قطاعات أخرى مثل التأمين. وتواجه أقل البلدان نمواً مشاكل خاصة منها هجرة المهنيين المؤهلين وتدفق الموارد المالية إلى الخارج بانتقال المرضى عبر الحدود. وأدت خصخصة قطاع الصحة في بعض البلدان النامية إلى إنشاء نظام ذي طبقتين لا يوفر نوعية أعلى من الرعاية إلاً للمرضى الأكثر ثراء، بمن فيهم الأجانب. ومن المهم في ضوء ما تقدم أن تعتمد الحكومات على الصعيد الدولي مجموعة شاملة من التدابير الإيجابية ليكون هدفها، علاوة على ذلك المتوخى من الاستثناءات القائمة، الحفاظ على سلامة النظم الصحية الوطنية بنفس الطريقة التي تستهدف بها تدابير الحيلة المالية الحفاظ على سلامة النظام المالي. ومن شأن إطار كهذا أن ييسر التحرير التدريجي للتجارة الدولية في الخدمات.

٢٣- ويتضح دور التجارة الإقليمية في الخدمات الصحية بشكل خاص بسبب الصلات الثقافية واللغوية. ويمكن زيادة تعزيز التجارة الإقليمية في الخدمات الصحية بإلغاء شروط الحصول على التأشيرات والقيود المفروضة على تنقل الأشخاص الطبيعيين من مرضى وموردي الخدمات وذلك بوضع مناهج دراسية مشتركة على الصعيد الإقليمي لصالح المهنيين العاملين في مجال الطب؛ وتيسير شروط حصول الشركات الإقليمية المعنية بالصحة على التصاريح والتراخيص؛ وفتح باب الشراء العلني على الصعيد الإقليمي.

٢٤- وتتيح جميع طرق توريد التجارة في الخدمات الصحية التي ينطوي عليها الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات فرصاً تجارية. ففيما يتعلق بتوريد (النشاط الطبي عن بعد) عبر الحدود، يكون الحصول على التكنولوجيا بشروط ميسرة أمراً جوهرياً شأنه شأن كفاية أوجه الترابط مع الخدمات التي تقدمها شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والخدمات المهنية الطبية وغير الطبية، والخدمات ذات الصلة بالحاسوب. ومن الشروط اللازمة أيضاً سبل الحصول على التكنولوجيا الطبية على أساس تجاري والوصول إلى شبكات المعلومات الصحية وقنوات التوزيع. وفيما يتعلق بالاستهلاك في الخارج، فإن بلداناً نامية كثيرة تستهدف "السياحة الصحية" كاستراتيجية لتنويع الخدمات التي تصدرها على أساس ما تتمتع به من عوامل طبيعية، ومناخ، وهياكل مادية، وما لديها حالياً من مهنيين مؤهلين تأهيلاً عالياً في المجالين الطبي وشبه الطبي، وتكنولوجيا طبية متخصصة. ومما يمثل صعوبة كبيرة تحول دون قيام البلدان النامية بتوفير الخدمات الصحية للمرضى الأجانب هو عدم سريان التأمين في الخارج.

هاء- الخدمات السياحية

٢٥- تمثل قضية المنافسة ومعالجة السلوك المناهض للمنافسة جوهر المشاكل المتعلقة بكفاءة السياحة في البلدان النامية وسلامتها واستدامتها. وتتسم قدرة البلدان النامية على التصدي لهذه الجوانب ومقاومة آثارها بأهمية حاسمة. وبالإضافة إلى ذلك، تتأثر قدرة البلدان النامية على مواجهة الممارسات المناهضة للمنافسة أو منعها في قطاعها السياحي نظراً إلى عدم كفاية أو غياب وجود إطار قانوني محلي بشأن المنافسة في البلدان النامية وقلة الضوابط والآليات المتعددة الأطراف في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات^(٧). وتتأثر الاستدامة الاقتصادية للسياحة في البلدان النامية بعاملين رئيسيين ينتجان عن الممارسات الافتراضية والسلوك المانع للمنافسة في السياحة الدولية: عدم توازن الفوائد التجارية وزيادة أثر التسرب. فهذان العاملان يقللان معاً إلى أدنى حد الآثار الإيجابية التي تنتج عن السياحة بشكل غير مباشر والآثار المضاعفة المتأصلة فيها، ويقضيان على القدرة المالية للمؤسسات وقدرة البلدان على تخصيص الموارد اللازمة للحفاظ على الهياكل الأساسية ومعايير النوعية ورفع مستواها لاستيفاء شروط المنافسة وتلبية الطلب الدولي بشكل كاف.

٢٦- وتتوقف تنمية السياحة الدولية على التسويق الفعلي لمنتجات السياحة في البلدان التي تنشأ فيها السياحة. وتلعب شبكات المعلومات والتوزيع العالمية دوراً حاسماً في قطاع السياحة الدولية بإقامة الاتصالات بين مبتاعين

المنتجات السياحية ومنتجيتها. ويمثل نظام الحجز بالحاسوب ونظام التوزيع العالمي وشبكة الانترنت العمود الفقري لشبكات المعلومات العالمية التي توفر الهياكل الأساسية ومرافق الربط الشبكي للخطوط الجوية، ومتعهدي الرحلات السياحية، ووكالات السفرات وغيرها من متعهدي السياحة لمعالجة المعلومات والحصول عليها وإجراء عمليات الحجز وتسويق المنتجات السياحية. وهناك عقبات وقضايا كثيرة ترتبط بتشغيل شبكات نظم التوزيع العالمية، ومن بين هذه العقبات (أ) حقوق غير منصفة لسبل الوصول، (ب) القيود المفروضة على عرض المنتجات، (ج) تكاليف الخدمات التي تتأثر بالممارسات الاحتكارية، (د) الحياد واللوائح، و(هـ) الفجوة التكنولوجية بين المستخدمين.

٢٧- وتمثل استدامة السياحة، أي استدامتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، جوهر السياسات المحلية والشواغل الإنمائية للبلدان النامية. ومن بين هذه الشواغل التي تم التأكيد عليها في المفاوضات الجارية حول الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (أ) تغطية الالتزامات تغطية كافية وتحقيق الاتساق بينها في جميع الأنشطة السياحية كما تم تعريفها بالحساب الفرعي للسياحة؛ (ب) منع السلوك الافتراضي والممارسات المانعة للمنافسة التي تتبعها شركات التوريد المدججة في الأسواق التي تنشأ فيها السياحة؛ (ج) سبل فعالة للحصول على المعلومات واستخدامها على أساس غير تمييزي؛ (د) إنشاء إطار كاف لتنمية السياحة تنمية مستدامة؛ و(هـ) الحفاظ على الاستدامة البيئية للسياحة وعلى التراث الثقافي.

ثالثاً - زيادة مشاركة البلدان النامية في تجارة الخدمات في سياق مفاوضات الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات

٢٨- عرض إعلان مؤتمر الدوحة الوزاري الذي عقدته منظمة التجارة العالمية الإطار الزمني لتبادل الطلبات والعروض وفقاً للمبادئ التوجيهية والإجراءات الخاصة بالمفاوضات بشأن التجارة في الخدمات^(٨) التي وضعت طبقاً للولاية التي تنص عليها المادة التاسعة عشرة - ٣ من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، الذي ينبغي بموجبه لأعضاء منظمة التجارة العالمية تقديم طلبات أولية بشأن الالتزامات المحددة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ والعروض الأولية بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣. وعلى المفاوضات أن تضمن توافر المرونة المناسبة لآحاد البلدان النامية لفتح أبواب عدد أقل من القطاعات، وتحرير أنماط أقل من المعاملات، والتدرج في توسيع نطاق الوصول إلى الأسواق بما يتلاءم مع وضعها التنموي، وعند إتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق، فرض شروط ترمي إلى تحقيق الأهداف المبينة في المادة الرابعة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. ولا يزال يتعين على معظم البلدان النامية أن تقدم طلباتها الأولية إلى شركائها التجاريين. وذلك يدل على الصعوبات التي يواجهها عدد كبير من البلدان النامية في وضع طلباتها الأولية. وقد سلطت بعض البلدان النامية الضوء على ما يلي: (أ) صعوبات في تحديد أهداف السياسات الوطنية والقيود التوريدية؛ (ب) قلة الوعي بالميزة النسبية المحتملة؛ (ج) قلة الموارد البشرية؛ (د) التعقيدات المتعلقة بتحديد مصالحها التجارية الملموسة في مجال الخدمات (وهذا هو السبب الرئيسي الذي لم يسمح لها حتى الآن بوضع طلباتها الأولية)؛ (هـ) عدم الفهم الكافي للاتفاق

العام بشأن التجارة في الخدمات. ونظراً إلى الجدول الزمني للمفاوضات المتفق عليه، فإن وضع طلبات أولية بشأن الالتزامات المحددة قضية تتسم بالأولوية بالنسبة إلى البلدان النامية. وكل البلدان النامية تشارك في المفاوضات، والتفاوض هو الطريق الوحيد المتاح للبلدان النامية لتعزيز مشاركتها في التجارة في الخدمات وضمان زيادتها.

٢٩- بيد أن جميع اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد قد أثبتت بصورة متكررة أن مشكلة ضمان تزايد حصة موردي الخدمات من البلدان النامية في الأسواق لا يمكن معالجتها فقط من خلال التفاوض بشأن الالتزامات الخاصة بالوصول إلى الأسواق والمعاملة الوطنية. والواقع أنه في معظم هذه الاجتماعات، حدد الخبراء القضايا التي تتجاوز مجرد الوصول إلى الأسواق والتي تختلف باختلاف القطاع. وتظل معالجة مسألة القيود التوريدية وبناء القدرات تتصدر قائمة أولوياتها. فمن جهة، لا بد من إيجاد الشروط في أسواق البلدان النامية والحفاظ عليها لتلبية الاحتياجات التنموية، ومن جهة أخرى لا بد من إيجاد الشروط في أسواق البلدان المتقدمة والحفاظ عليها من أجل توفير فرص متكافئة وتفضيلية للموردين من البلدان النامية.

٣٠- وأشار الخبراء أيضاً إلى إمكانية إعاقاة التجارة في سوق خدمات محددة بسبب تعذر الوصول إلى أسواق أخرى للخدمات، مثل خدمات النقل الجوي في قطاع السياحة. ومن المفيد للبلدان النامية أن تضع في الاعتبار، لأغراض التحليل، ضم بعض الخدمات المترابطة في تكتلات وطنية. بيد أنه ينبغي الحرص على ألا تُقَوَّض مرونة البلدان النامية في اتباع عملية تحرير تدريجي في قطاعات وقطاعات فرعية مختلفة بحسب ميزتها. وسيكون وجيهاً أن تستعمل البلدان النامية قائمة بالخدمات المترابطة، مثلاً في خدمات الطاقة بما أن التصنيف الحالي لا يتضمن ولو فئة مستقلة من هذا النوع فيما يتعلق بخدمات الطاقة. وعلاوة على ذلك، قد تنتهج البلدان النامية هذا النهج لوضع شروط محددة في كل قطاع من قطاعات الخدمات المترابطة، بما في ذلك التماس التزامات إضافية من شركائها التجاريين ترمي إلى تنفيذ المادة الرابعة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.

٣١- وتعارض التباينات في القوة التفاوضية الموقف السائد، ومؤداه أنه لا بد من توفير شروط زيادة مشاركة البلدان النامية في المفاوضات الثنائية على أساس كل حالة على حدة. إن الركون إلى الحلول الثنائية فحسب لن يأتي بالنتائج المرجوة والمتمثلة في ضمان المعاملة التفضيلية للخدمات وموردي الخدمات من البلدان النامية. وقد تسعى البلدان النامية إلى انتهاز "نهج الطلب النموذجي" الذي يتضمن عناصر مؤاتية للتنمية وتلتمس من خلاله التزامات من البلدان المتقدمة من أجل فتح أبواب أسواقها تمشياً مع المادتين الرابعة والتاسعة عشرة -٢. وبلوغ هذا الهدف، قد تواصل البلدان النامية تحديد الشروط الضرورية التي تختلف باختلاف القطاع بغية تحسين مشاركتها في نخبة من قطاعات الخدمات، وتقتصر إدراج ضوابط إضافية والتفاوض بشأنها. والمنطق هو أن من الصعب وضع أحكام شاملة لصالح البلدان النامية دون التوصل إلى أدنى قاسم مشترك؛ أي أن البلدان النامية قد تحصل على نتائج أفضل من حيث إمكانية النفاذ إلى الأسواق عندما تركز

على مجالات محددة. ومن ناحية أخرى، وعلى الصعيد القطاعي، يمكن التفاوض بشأن أحكام أكثر تفصيلاً مما يضمن ألا تتآكل المرونة التي يتيحها الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات بسبب المفاوضات الثنائية.

٣٢- ويعتمد إدماج البلدان النامية في عمليات تحرير الاقتصاد العالمي إدماجاً مستداماً وفعالاً على إيجاد بيئة محلية ودولية داعمة في مجالي السياسة العامة والتنظيم. ولن تتحقق التجارة المنصفة في أسواق لا تتسم بالكمال، حيث المعلومات غير متاحة للجميع بصورة متساوية، وحيث يفرض أولو الأمر شروطهم في مجال الأعمال، وحيث لا يمتلك الآخرون الأدوات اللازمة للتصدي للممارسات غير التنافسية. ومن بين جميع الشواغل هذه، تعد التباينات في مستوى التنمية والموقف الضعيف للعديد من البلدان النامية في مجال تجارة الخدمات على الصعيد العالمي أهم المشاكل التي ينبغي معالجتها. وعلى أساس التحليلي القطاعي، حددت هذه المذكرة الشروط التي يمكن للبلدان النامية بموجها توقع تحقيق نمو متوازن والاضطلاع بالتزامات محددة تكون قادرة على الاستمرار في الوفاء بها. والبيئة المحلية منفتحة في معظمها في البلدان النامية، لكن موردي الخدمات من هذه البلدان لا يستفيدون من نفس الفرص الفعلية في أسواق البلدان المتقدمة. ومن غير المحتمل أن يأتي المزيد من التحرير على طول الخطوط التقليدية بمنافع خالصة للبلدان النامية ويسهم في توازن نموها ما لم تُعالج القضايا المحددة أدناه معالجة سليمة في المفاوضات.

٣٣- ولا بد أن ترمي المفاوضات إلى تحقيق أهداف المادة الرابعة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات تحقيقاً فعلياً وخفض الاحتلال الراهن في الالتزامات بالتركيز على تحرير الوصول إلى الأسواق في القطاعات وأنماط التوريد ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية. ومن الجدير بالإشارة أن على البلدان النامية أن تحدد مصالحها الوطنية، مما يقتضي استعراض إطار السياسات والأنظمة القائم وإنشاء آلية استشارية محلية فعالة للمساعدة في تحديد الأهداف الوطنية التي قد يُحتاج إلى تجسيدها في عملية إصلاح السياسات والأنظمة. وستمثل المصالح الوطنية المحددة أساس استراتيجية تلك البلدان التفاوضية وطلباتها وعروضها. وتندرج بعض هذه المصالح الوطنية في المقترحات التي قدمتها البلدان النامية.

٣٤- ولا بد من وضع آليات لضمان فعالية المادة الرابعة، ولا بد من فهم واضح للأحكام المتعلقة بالبلدان النامية، بما فيها المرفق بشأن حركة الأشخاص الطبيعيين، للتأكد من إمكانية الوصول الفعلي إلى الأسواق من خلال الصيغة ٤. ولا بد من إنشاء آلية للرصد والإبلاغ لضمان تنفيذ التزام المادة الرابعة^(٩). وتنص هذه المادة على أنه يجب على البلدان المتقدمة الأعضاء أن تضطلع بالتزامات محددة لتعزيز قدرة الخدمات المحلية في البلدان النامية وفعاليتها وقدرتها التنافسية، بما في ذلك من خلال زيادة فرص الحصول على التكنولوجيا وتحسين إمكانية الوصول إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات. ويمكن للبلدان المتقدمة أن تتخذ تدابير إيجابية لتنفيذ المادة الرابعة، مثلاً من خلال تشجيع الاستثمار في قطاعات الخدمات في البلدان النامية، ونقل التكنولوجيا، والوصول إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات عن طريق توفير الحوافز مثل المزايا الضريبية للمشاريع التي تقوم بالاستثمار

وتيسر الوصول إلى التكنولوجيا وقنوات التوزيع وشبكات المعلومات في البلدان النامية. وقد يكون هناك أيضاً تشغيل لنقاط اتصال بحيث تكون عاملة تماماً، وممولة تمويلًا مناسباً، ومعروفة لدى موردي الخدمات في البلدان النامية ومرتبطة بهم، وسبّاقة إلى نشر المعلومات عن السوق.

رابعاً - إدارة عملية الطلبات والعروض

٣٥ - سعياً إلى تحسين القدرات وفهم احتياجات البلدان النامية ومعرفتها واستعدادها للمرحلة الحالية من المفاوضات فهماً أفضل، أرسل الأونكتاد استبيانات إلى بلدان نامية اختيرت عشوائياً من مناطق مختلفة يطلب إليها فيها تقديم معلومات عن كيفية تنفيذها عمليات التنسيق والمشاورات الحكومية الدولية مع أصحاب المصالح. وقد تلقى ثلاثة عشر رداً إلى حد الآن من بلدان لها مصالح كبيرة في المفاوضات. ومع أن المسح لا يوفر أساساً شاملاً لاستخلاص نتائج عن مجريات الأمور في إدارة مرحلة الطلب والعرض في المفاوضات، فإنها تلقي نظرة ثاقبة على مختلف الأساليب التي تتعامل بها البلدان النامية مع التحديات التي تطرحها المفاوضات بشأن الخدمات وتبين أيضاً الشواغل المشتركة الناشئة. وفضلاً عن ذلك، تم تجميع المعلومات من اتصالات ذات علاقة بالدعم بالمساعدة التحليلية والتقنية أجراها الأونكتاد مع العواصم ومع المفاوضين التجاريين الذين يوجد مقرهم في جنيف.

ألف - التنسيق بين الإدارات الحكومية

٣٦ - كل البلدان التي ردت على الاستبيان لها وكالة رائدة معنية بمفاوضات منظمة التجارة العالمية و/أو الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. ولها أيضاً أفرقة عاملة تقدم المساعدة لتنسيق المواقف الحكومية من أجل المفاوضات. وكانت المشاورات داخل الحكومة تقوم أساساً على جلسات إعلامية تتولاها الوكالة الرائدة، يليها عرض وثائق المعلومات الأساسية من أجل مناقشتها، بينما كانت عملية التنسيق بين جنيف والعواصم تقوم أساساً على تبادل التقارير، والردود ومحاضر الاجتماعات ذات الصلة التي ترسل من جنيف إلى العواصم. وأهم قضية ووجهت خلال عملية التنسيق هذه هي قلة الموارد وفهم الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وقد اعتبرت المساعدة التقنية ذات أهمية في تعزيز فهم الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، لكن نقص الموارد المحلية أسهم في صعوبة جعل هذا الفهم عملياً وواسع الانتشار بين الوكالات الحكومية. واستصعبت البلدان النامية تقييم التجارة في الخدمات في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات على الصعيد الوطني وتقييم أثر تحرير الخدمات على اقتصاداتها. وتعد محاولات الأونكتاد، من خلال برامج المساعدة التقنية بشأن الخدمات التي تمولها إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، وفي إطار البرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية إلى بلدان مختارة من أقل البلدان نمواً وبعض البلدان الأفريقية الأخرى وبرامجه لبناء القدرات في العواصم وعلى أساس إقليمي، عوامل مهمة في مواجهة تلك التحديات وتعزيز التنسيق بين الإدارات الحكومية.

باء - المشاورات مع أصحاب المصالح المحليين

٣٧- أشارت جميع البلدان التي ردت على الاستبيان إلى أنها دخلت في عملية تشاور مع أوساط الصناعة، وستشمل هذا العملية عموماً اللجوء إلى مجموعات استشارية من القطاع الرسمي. وقد شملت تلك المشاورات جمعيات أوساط الصناعة، وهيئة وطنية تمثل صناعة الخدمات، والنقابات وأفراد الجمهور المهتمين. واستعملت مشاريع ورقات المواقف الوطنية والمقترحات التفاوضية من أعضاء منظمة التجارة العالمية كأساس للمشاورات. وكانت القضايا التي ووجهت خلال عملية التنسيق هي قلة الموارد وقلة التعاون من جانب قطاعات الخدمات وتعذر فهم أصحاب المصالح المحليين للاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وقد حظيت بتقدير كبير الجهود التي بذلها الأونكتاد مؤخراً للتخفيف من حدة هذه المشاكل من خلال تنظيم حلقات تدريبية وحلقات عمل.

جيم - ملاحظات أولية تتعلق باحتياجات البلدان النامية العاجلة

٣٨- تبين من تبادل وجهات النظر والخبرات خلال حلقات دراسية وحلقات عمل أنه طريقة ناجحة لإذكاء الوعي والفهم في هذا المجال. ولما كان الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات يشمل جميع قطاعات الخدمات، بدا من الضروري تخصيص كثير من الوقت والاهتمام لهذا الموضوع على أساس قطاعي. بيد أن الحاجة كانت أشد إلى التدخل في مجالات من شأنها تحسين فهم مصالح البلدان النامية التفاوضية. فتدريب مفاوضين وإجراء دراسات عن مكان القوة النسبية للبلدان النامية في مجال التجارة في الخدمات يكتسيان أهمية خاصة. وقد أجري عمل تحليلي بشأن القضايا التي تختلف باختلاف القطاع والبلد من أجل تعزيز فهم التجارة في الخدمات على أساس أنها جزء من أنشطة الأونكتاد في ميدان المساعدة التقنية، وبالأخص في سياق برنامج جدول الأعمال الإيجابي وبرنامج الدبلوماسية التجارية. ومن شأن تحالف صناعات الخدمات أن تساعد أيضاً في تنسيق الجهود التي تبذلها إحدى الحكومات وتركيزها في مجال الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. فإ إنشاء هيئة أو مكتب مكلف بالخدمات يسمح للحكومة بأن تكون أقدر على ضمان الاستمرار في الإحاطة علماً بالاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، وكذا تركيز الجهود والخبرة على سبل تقدير وتقييم أثر تحرير التجارة في الخدمات. وستكون المساعدة المقبلة مفيدة بوجه خاص متى كانت تستهدف في المقام الأول كيف يمكن أن تكون المشاورات فعالة في تحديد المصلحة الوطنية في عملية العرض/الطلب وكيفية تيسير فهم جميع أصحاب المصالح في البلدان النامية للاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.

خامساً - القضايا الرئيسية التي تؤثر في التجارة في الخدمات في البلدان النامية

٣٩- اعتُبر عدد من العناصر المشتركة في جميع اجتماعات الخبراء بأنه ذو صلة بزيادة مشاركة الموردين من البلدان النامية في التجارة العالمية في الخدمات. ففي حين يعد بعضها حواجز في سبيل الوصول إلى الأسواق، يعتبر

البعض الآخر شروطاً تؤثر في أداء الموردين من البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج بعض هذه القضايا إلى نهج مبتكر يكفل ألا تقوض معالجتها الالتزامات في قطاعات أخرى.

٤٠ - *الحصول على التكنولوجيا*. لا تزال هذه المشكلة من المشكلات الرئيسية التي تواجه موردي الخدمات من البلدان النامية. فعلى أساس الخبرة في قطاعي البناء والطاقة، يمكن تشجيع نقل التكنولوجيا عن طريق النظم الحكومية المناسبة. وقد أثبتت المشاريع المشتركة مع شركاء من البلدان المتقدمة ومتطلبات المحتوى المحلي وتدريب القوى العاملة بأنها تشجع على نقل التكنولوجيا إلى شركات البلدان النامية وعلى اكتسابها خبرة متخصصة. ويؤدي عدم القدرة على توفير إمكانيات العلاج الصحي الجديدة القائمة على التكنولوجيا في البلدان النامية، ضمن أمور أخرى، إلى فقدان مصدر محتمل للدخل. وتعد الاستدامة البيئية التي تنبني على تطبيق التكنولوجيات الجديدة في صناعات السياحة عاملاً حاسماً في الحفاظ على قطاع السياحة المتنامي في البلدان النامية.

٤١ - *المصارف والتمويل*. يعتبر توافر الموارد المالية من خلال خدمات مالية سليمة وموثوقة شرطاً مسبقاً لشركات البلدان النامية في خدمات البناء والبيئة والطاقة لترجمة قدرتها التنافسية المحلية إلى تجارة دولية. ويبدو أن مساعدة الشركات في الحصول على التمويل المناسب عن طريق تعزيز القطاع المصرفي المحلي، ودعم الشركات في الاستفادة من الأسواق المالية الدولية، عوامل حاسمة في السياسة العامة. ويعد توافر التمويل حاسماً في حصول شركات البلدان النامية على التكنولوجيا على أساس تجاري.

٤٢ - *الشواغل المتعلقة بالسياسة العامة*. لا بد من أن يكون فتح الأسواق للاستثمار الخاص في خدمات مثل الطاقة مدعوماً بشرط جعل الطاقة متاحة للسكان ككل (أي التزام الخدمة العامة). وتعد اعتبارات الإنصاف شرطاً مسبقاً لتحرير الخدمات الصحية والبيئية. وقد تكون التدابير الدولية ضرورية في دعم التحرير والتجارة في الخدمات الصحية، على أن تكون تدابير الحيلة المالية، مثلاً، مهمة في القطاع المالي للحفاظ على سلامة النظم الصحية الوطنية.

٤٣ - *المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم*. أعيد التأكيد على دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في جميع قطاعات الخدمات التي جرى تحليلها. فعلى سبيل المثال، تقدم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم نصف جميع الخدمات البيئية، بينما يتنامى دورها في الخدمات الصحية بتنامي دور القطاع الخاص في إتياء الخدمات. وفي خدمات البناء، غالباً ما تتضرر المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بسبب حجم المشاريع. وينبغي إسناد دور للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في التحالف مع شركاء استراتيجيين آخرين في خدمات الطاقة. وفي السياحة، تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عاملاً حاسماً في توفير العديد من المنتجات السياحية. غير أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية، بخلاف البلدان المتقدمة، تواجه تزايد التكاليف وتآكل قدرتها التنافسية. وهي تتضرر من أوجه الضعف الهيكلي لأسواقها المحلية وقلة الدعم الحكومي مقارنة بالدعم المتاح في أسواق البلدان المتقدمة.

٤٤ - الشفافية كعامل غير متناسق للمعلومات. تقتضي الاستفادة بشكل ملموس من أسواق خدمات البناء والبيئة والطاقة معالجة التدابير ذات الصلة بمتطلبات التأهيل للشركات، وكذلك الإجراءات والمعايير التقنية ومتطلبات الترخيص، معالجة فعالة. وقد تقوض المعايير والنظم المتعددة المطبقة على مستويات مختلفة في الحكومة ومن قبل الهيئات غير الحكومية إمكانية إتاحة الوصول إلى الأسواق ومنح المعاملة الوطنية.

٤٥ - الوصول إلى شبكات المعلومات. هذا أحد متطلبات القدرة على المنافسة. وفي مجال الخدمات الصحية والسياحية، لهذا الأمر أثر مباشر على تقديم الخدمات. أما في خدمات البناء والطاقة والبيئة، فإن هذا الوصول يحدد إدارة المخزونات ويمكن من معرفة الأسعار والمشاريع.

٤٦ - الممارسات المانعة للمنافسة. أكد متعهدون تابعون للقطاع الخاص في خدمات البناء والسياحة والطاقة على الحاجة إلى معالجة قضايا المنافسة. هذا، وإن قلة الشفافية في منح التراخيص والتصاريح في خدمات البناء في الأسواق الأجنبية تسهم في السلوك المانع للمنافسة الذي تسلكه شركات متواجدة على الصعيد العالمي، مما يقلل من فرص وصول شركات البلدان النامية إلى الأسواق. ويجب أن تقوم التدابير التي تكفل الوصول غير التمييزي إلى تسهيلات الشبكات في أسواق خدمات الطاقة بدعم تحرير التجارة. وقد أثارت قلة الحياض في نظم الحجز بالحاسوب ونظم التوزيع العالمية قلقاً في أوساط مقدمي الخدمات السياحية.

٤٧ - حركة الأشخاص. عامل مهم في جميع قطاعات الخدمات، وقد يكون لتقييد الحركة آثار مختلفة. ومع أن القضايا ظلت كما هي، فإن حجمها قد يتغير. فقد تظهر القيود على حركة موظفي قطاع الخدمات بالاقتران مع متطلبات اختبار الاحتياجات الاقتصادية، والترخيص التمييزي، والاعتماد، والاعتراف بالمؤهلات المهنية الأجنبية، ومتطلبات الجنسية والإقامة، ومتطلبات الدولة والمقاطعات، وأنظمة الهجرة، والدخول في امتحانات لاستكمال المؤهلات، والرقابة على أسعار الصرف التي تؤثر في إعادة الأرباح إلى الأوطان، ونظام الرسوم التمييزي.

٤٨ - التكامل الإقليمي. قد يكون خياراً لبناء القدرات الوطنية ومنافذ للتخصص في خدمات البناء والصحة والبيئة. وقد تعتمد اتفاقات التكامل دون الإقليمي فيما بين البلدان النامية أحكاماً للاعتراف المتبادل بالشهادات وحرية تنقل المهنيين، وكذا تحرير الممارسات في مجال المشتريات الحكومية ضمن منطقة للتجارة الحرة أو اتحاد جمركي. وقد يكون ذلك وسيلة لتمكين شركات البلدان النامية من اكتساب قوة تنافسية لا بد منها للمنافسة في الأسواق العالمية.

٤٩ - الإطار التنظيمي. تم التشديد في جميع قطاعات الخدمات التي جرى تحليلها على أهمية وجود إطار تنظيمي مستوفي استجابة لواقع الأسواق المتغير وتقدم التكنولوجيا. ففي خدمات البناء، تم التأكيد على الحاجة إلى قانون نموذجي؛ وبالمثل، يجب دعم خصخصة خدمات الطاقة والصحة عن طريق وضع إطار قانوني ومؤسسي جديد، في حين يجب أن

تعالج الخدمات الصحية أيضاً قضايا معايير المسؤولية وحماية المستهلكين المرتبطة بتطبيق خدمات تكنولوجيا المعلومات في مجال المزاولة الطبية عن بعد. كما يجب دعم اعتماد معايير بيئية جديدة بوضع إطار قانوني جديد.

٥٠ - تغطية قطاعات الخدمات بموجب تصنيف الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. في كل اجتماع من اجتماعات الخبراء، تم توضيح أن تطوير الأنشطة الأساسية يعتمد على خصائص أسواق خدمات أخرى تصنف بموجب فئة قطاعية مختلفة في تصنيف الخدمات في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. والواقع أن فرص النفاذ إلى الأسواق قد ألغيت في الأنشطة الأساسية بسبب الحدود الموجودة في قطاعات الخدمات المترابطة، كما هي الحال في السياحة والنقل والعمارة والهندسة المعمارية/الهندسة. ويبدو أن التصنيف القائم بموجب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات غير مناسب بخصوص خدمات الطاقة والبيئة.

تعليقات ختامية

٥١ - إن النمو المستدام لاقتصاد الخدمات عامل حاسم في تحقيق أقصى الآثار الإنمائية الإيجابية من حيث زيادة الفوائد الاقتصادية الاجتماعية وتحقيق الأرباح التجارية. ومن شأن التجارة المتنامية في الخدمات أن توفر فوراً منافع إنمائية بقدر ما تفضي إلى فرص أفضل في مجال العمالة، وإلى التغلب على الفقر، وإلى أن تصبح قوة محركة لتحسين التنمية البشرية، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات معيشة السكان ككل. وفي سياق برنامج التنمية المنبثق عن الدوحة، ينبغي لنتائج المفاوضات بشأن الخدمات أن تفتح آفاقاً أرحب للبلدان النامية من حيث التوازن في توزيع مزايا تحرير التجارة. ولن يكون تحرير التجارة عاملاً يدعم التغلب على الفقر إلا إذا تم الحفاظ على مجال في النظام التجاري الدولي للخدمات التي يقدمها الموردون من البلدان النامية. ويتضح ذلك بوجه خاص في قطاعات مثل السياحة التي تظل المصدر الوحيد للإيرادات التصديرية بالنسبة إلى بلدان عدة. وبالمثل، فإنه في قطاعات أخرى مثل خدمات البناء والبيئة والصحة والطاقة، ينبغي أن يدعم تحرير التجارة أهداف السياسة العامة الأساسية للبلدان النامية، مع إيلاء اعتبار خاص لاحتياجات أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان ذات الأعداد الكبيرة من السكان الذين يعيشون في حالة من الفقر المدقع.

٥٢ - وللحفاظ على زخم المفاوضات، تحتاج البلدان المتقدمة إلى أن تتأكد من أن تكون طلباتها إلى البلدان النامية في هذه الجولة معقولة ومستدامة، وأن تتيح إمكانية الاستفادة من فرص فتح الأسواق، ولا سيما ما يتعلق بالصيغة ٤، وفي قطاعات مثل الخدمات التجارية والمهنية (مثل الخدمات الحاسوبية) والبناء والسياحة والنقل. وعلاوة على ذلك، ينبغي للبلدان النامية أن تخطو في بلدانها الخطوات اللازمة لضبط الممارسات المانعة للمنافسة وتنفيذ تدابير إيجاد بيئة مواتية للأعمال، بحيث يرفع موردو الخدمات فيها مستوى أداء التجارة في الخدمات، بالاقتراح مع أحكام المادة الرابعة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. ومن العوامل الرئيسية أيضاً في نجاح

المفاوضات بالنسبة إلى البلدان النامية توفير الائتمان تحقيقاً للتحرير المستقل وإنشاء آلية وقائية في حالات الطوارئ ووضع آليات خاصة لبناء القدرات التوريدية ونقل التكنولوجيا. ومن حيث الاستفادة من الحوافز على التحرير، لا بد، بالنسبة إلى بعض البلدان النامية، من تقديم منافع متبادلة في قطاعات أخرى مثل المنسوجات أو الزراعة، أو فيما يتعلق بقضايا التنفيذ.

٥٣- ومن الأمور التي تشعر البلدان النامية إزاءها بقلق خاص قلة الشفافية في عملية الطلب/العرض الجارية في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، مما يكبح قدرتها على تقييم الطلبات التي يقدمها إليها شركاؤها التجاريون من البلدان المتقدمة، وصياغة طلباتها وعروضها بأنفسها، وهي مهمة معقدة بوجه خاص، حيث يتعين عليها أن تحدد بوضوح أهداف سياساتها الوطنية ومدى قدرة كل قطاع أو قطاع فرعي على المنافسة، وتقييم التسلسل المناسب الذي يتطلبه التحرير، في جملة أمور، وقدرة الشركات المحلية على توفير خدمات خاصة وما إذا كانت هذه القدرة ستتأثر إيجاباً أو سلباً من جراء تزايد المنافسة في الأسواق. ومن العناصر الأخرى لهذا التقييم ما يتصل بالأثر على الاستثمار والأثر على العمالة والحصول على واردات أفضل نوعية وأكثر كفاءة.

٥٤- وتتوقف المشاركة الفعالة للبلدان النامية في التجارة الدولية في الخدمات على التنفيذ الفعال للأحكام الواردة في المادتين الرابعة والتاسعة عشرة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات واحترام جميع الشركاء التجاريين للمبادئ الواردة في "المبادئ التوجيهية والإجراءات الخاصة بالمفاوضات بشأن التجارة في الخدمات". ومع وضع ذلك في الحسبان، قد ترغب لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية، في دورتها السابعة، في النظر في تعزيز قدرات الأونكتاد وتركيزه على أربعة مجالات، هي: (أ) مواصلة تقدير الخدمات في اقتصادات البلدان النامية على أساس أنه نشاط مستمر، بغية وضع توصيات بشأن سياسات وأنظمة تعزيز تطوير قدرات الخدمات المحلية؛ (ب) تدعيم التحليل المحدد القطاع الذي تعزز بشكل خاص عن طريق اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد والتي تركز على نفس قطاعات الخدمات التي اكتسبت فيها بعض الخبرة، أو البحث عن إدراج قطاعات خدمات جديدة ليناقشها الخبراء؛ (ج) توفير المساعدة إلى البلدان النامية لتحسين فهمها لآثار السياسات في مجال التجارة في الخدمات، ولا سيما في سياق المفاوضات الجارية. وسيقوم ذلك على تقديم إسهامات في مجال التحليل تتعلق بكيفية تعزيز الأهداف الإنمائية من خلال تحرير التجارة تدريجياً وفيما يتعلق بالشروط المسبقة الضرورية على مستوى كل قطاع أو ذات الطبيعة العامة لضمان زيادة مشاركة البلدان النامية؛ (د) دعم حكومات البلدان النامية في تنفيذها للتوصيات التي تقدمت بها اللجنة والتي انبثقت عن اجتماعات الخبراء وعن متابعة عملية المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في مجال الخدمات وتحليل آثارها المحتملة على اقتصادات البلدان النامية.

الحواشي

- (١) ركزت اجتماعات خبراء الأونكتاد منذ عام ١٩٩٨ على الخدمات الصحية والبيئية والسياحية والنقل الجوي والتشييد والطاقة والخدمات السمعية البصرية.
- (٢) عقد آخر اجتماع - حلقة العمل بشأن القضايا ذات الأهمية للبلدان الأفريقية في المفاوضات على الخدمات التي تجري في منظمة التجارة العالمية - في ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، في قصر الأمم بجنيف واشترك فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والاتحاد الأفريقي للأبحاث الاقتصادية ومنظمة التجارة العالمية.
- (٣) هذا واحد من المؤشرات الألفية الذي يستند إلى بيانات قدمتها شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة والبنك الدولي. والبلدان النامية الوحيدة بين أكبر ٢٠ بلداً ترتفع فيها القيمة المضافة للخدمات وتقل فيها استهلاك الطاقة نسبياً هي الأرجنتين وأوروغواي والمكسيك والبرازيل وبيرو وناميبيا.
- (٤) مثلت حصة الخدمات التجارية في إجمالي التجارة ١٦,٢ في المائة في عام ١٩٨٠، و ١٩ في المائة في عام ١٩٩٠، و ١٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ و ١٩,٤ في المائة في عام ٢٠٠١. وقد استمدت البيانات الواردة في هذا الفرع من الدليل الإحصائي للأونكتاد.
- (٥) باستثناء النفط والمنتجات النفطية. استناداً إلى التصنيف الموحد للتجارة الدولية، المراجعة الثانية لمستوى التصنيف الثلاثي الأرقام.
- (٦) مصدر البيانات: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. المعلومات متاحة استناداً إلى بيانات عام ١٩٩٩ عن ١٢٣ بلداً وإقليماً، ولا تتوافر فيها مثلاً القيم الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا.
- (٧) بوجه خاص المادة التاسعة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.
- (٨) اعتمدها مجلس التجارة في الخدمات في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠١.
- (٩) اقترحت مجموعة من البلدان النامية (إكوادور وبربادوس وبوليفيا وبيرو وكوبا وكولومبيا ونيكاراغوا) آلية لرصد المادة الرابعة بغرض تنفيذ الاستعراض والتقييم اللذين اتفق عليهما الأعضاء في الفقرة ١٥ من المبادئ التوجيهية للتفاوض استناداً إلى معايير محددة لتقييم التقدم المحرز في المفاوضات واستعراضه. وستضمن هذه المعايير استعراضاً للعروض في ضوء أهداف المادة الرابعة.